

الاستدامة في إطار التنمية- رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق

أ.د. مايع شبيب الشمري

الباحث علي حمزة جيا

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

المقدمة:

إن التنمية المستدامة بقدر ما هي قضية تنموية فهي قضية إنسانية وأخلاقية في الوقت ذاته، فلم يعد هناك شخص في العالم يمكنه تجاهل أهمية الحفاظ على البيئة التي يعيش فيها وأهمية الحفاظ على موارد هذه البيئة وعدم استنزافها، فقد أصبحت المشاكل المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة محط اهتمام العالم من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه لأنهم أدركوا أهمية هذه القضايا ولأن هذه المشاكل بدأت تهدد حاضرهم ومستقبل أجيالهم ، فتعددت الدراسات والأبحاث ووضعت الحلول والمعالجات في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء ومنذ سنوات متعددة .

أن هذه الرؤية لم تنضج بشكل جيد لدى العقل العراقي سواء لدى صاحب القرار السياسي او حتى لدى المواطن البسيط على الرغم من تداول المصطلح لدى المختصين بشكل متزايد بعد ٢٠٠٣، فقد واجه العراق ظروفاً غير طبيعية منذ أكثر من أربعة عقود مضت بسبب الحرب وظروف العقوبات الاقتصادية وحتى تغيير النظام في نيسان ٢٠٠٣، وما أعقبها من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية ، أسهمت بشكل واضح في تخلف مؤشرات التنمية المستدامة، من تدهور نوعية وجودة المياه الصالحة للشرب ، وهدر الموارد واستنزافها وكذلك زيادة نسبة التصحر، وانخفاض الانفاق العام على قطاعي الصحة والتعليم ، والعراق كونه بلداً قد أنعم الله تعالى عليه بنعمة المورد النفطي ، فقد أثبتت التجارب وأكدته العديد من الدراسات ان النفط هو المرتكز الاساسي والعامل الحاسم في صياغة برامج وخطط

التنمية على مر السنين السابقة منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي وليومنا هذا وأصبحت القطاعات الاقتصادية تربط تطورها بشكل كامل بالإيرادات المتحققة من ناتج القطاع النفطي . لذلك فأن الحديث عن إمكانية تحقيق تنمية مستدامة منشودة في العراق بعيداً عن الاعتماد على الريع النفطي يبدو صعب المنال إن لم يكن مستحيلاً , لذلك جاءت دراستنا لتحليل الواقع التنموي في العراق من خلال الاطلاع على واقع بعض مؤشرات التنمية المستدامة واقتراح الرؤى المستقبلية لتطوير بعض الامكانيات التي من شأنها تحقيق تنمية مستدامة منشودة .

أولاً: أهمية البحث:

تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تناقش موضوع التنمية المستدامة في العراق وما لهذا المصطلح من وقع واهتمام متزايد لدى العالم اليوم.

ثانياً: مشكلة البحث:

إنَّ جوهر المشكلة التي يعالجها البحث تكمن في أنَّ العراق بلد منتج للنفط يصنف ضمن البلدان الريعانية التي تعتمد بشكل كبير على المورد النفطي في توفير إيراداتها إذ تتخطى نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (٩٠%) من مجمل إيراداته ، وأن هذه الإيرادات لا تستثمر بشكل صحيح من خلال بناء قاعدة اقتصادية زراعية صناعية متنوعة ، توفر مقومات الحياة للأجيال الحالية و تضمن مستقبل الأجيال القادمة ، إذ يستعمل جلَّ هذا المورد في اتجاهات استهلاكية لا تدعم عملية التنمية الاقتصادية .

ثالثاً: هدف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف التالية :

- ١- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها وواقع التنمية المستدامة في العراق .
- ٢- تحليل الامكانيات التي ينبغي تطويرها لغرض تحقيق التنمية المستدامة في العراق .

رابعاً : فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها ان تحقيق عملية تنمية مستدامة في العراق امر لا بد منه لذلك يجب بحث تطوير الامكانيات والمقومات اللازمة لذلك .

سادساً : منهجية البحث:

بغية تحقيق هدف البحث واثبات او دحض فرضية البحث المذكورة سلفاً تم استخدام اسلوب التحليل الوصفي.

سابعاً : هيكلية البحث:

في ضوء المشكلة التي يحاول البحث حلها وبهدف اثبات أو دحض فرضية البحث عمد الباحث إلى تقسيم البحث على ثلاثة مباحث فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها البحث ، ركز المبحث الاول على استعراض الاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث ، في حين تناول المبحث الثاني بشكل تحليلي واقع مؤشرات التنمية المستدامة في العراق أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لغرض مناقشة الامكانيات التي يجب تطويرها لغرض تحقيق تنمية مستدامة منشودة في البلد .

المبحث الاول: الإطار النظري:

اولاً : التنمية:

ان كلمة تنمية حسب ما ورد في معجم اللغة العربية المعاصر هي مصدر مأخوذ من الفعل (نمى) ومفعوله (نمو) ، ونمى الشيء اي جعله نامياً ، ومعناه الانتقال من حالة الى حالة افضل ، ومصطلح التنمية مشابه لمصطلح التطوير حيث يمثل الاخير اضافة جديدة لما موجود لتحسينه .^(١)

ويعد مفهوم التنمية من اقدم المفاهيم العالمية اذ تمثل التنمية عملية تغيير من واقع الى واقع افضل منه على جميع المستويات ، ولهذا فالتنمية لها جوانب عديدة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية

وغيرها. فمفهوم التنمية يتوجه نحو احداث تغييرات جذريه في حياة المجتمع تجعله يتحول من واقع الى واقع أفضل منه بهدف تحسين نوعية الحياة لكل افراده، بمعنى اكساب المجتمع القدرة على التطوير الذاتي لواقعه وهي بذلك تتوجه نحو اعادة تنظيم وتوجيه كامل النظام الاجتماعي والاقتصادي والبيئي بالاتجاه الافضل. (٢)

ثانياً : الاستدامة:

ان مفهوم الاستدامة حسب ما ورد في المعجم المفصل في عموم اللغة يعني الاستمرار والتجديد (٣) . وان كلمة الاستدامة تعود الى اصول لاتينية مشتقة من كلمة (Sustainer) وهي بمعنى (Support from below To hold up)، اي بمعنى الاسناد من الاسفل للارتقاء ، وهي ايضا بمعنى الاستمرارية ، وإطالة البقاء ، والمد بأسباب الحياة ، ودعم موارد البيئة (٤)

ان مفهوم الاستدامة مفهوم ليس بالجديد حيث ظهر بشكل واضح ضمن التوجهات التنموية المختلفة خلال النصف الثاني من القرن العشري ، واخذ يفرض نفسه بقوه في مطلع القرن الواحد والعشرين ، ومفهومها لا يعني فقط الاقتصاد في استغلال الموارد ضمن الحدود المسموح بها بل ان مفهومها يتعدى ذلك ليشمل الاستغلال الامثل لها (٥) .

لقد وضعت من قبل المنظرين والمنظمات عدة تعريفات لمفهوم الاستدامة منها تعريف (Phillip Sutton) حيث يقول بأن الاستدامة تتجسد بالحفاظ على الشيء وإمداده بأسباب الحياة والديمومة وليست حول تكامل القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية او تحسين نوعية الحياة فقط (٦) وهذا يعني ان فكر الاستدامة لا يتجسد بالحفاظ فحسب وإنما يتجسد بالحفاظ والاستمرارية وتحسين نوعية الحياة البشرية . اما (Harwood) يقول بأن الاستدامة هي النظام الذي يمكن ان يتطور الى ما لا نهاية نحو اكبر فائدة للإنسان ويعمل على زيادة الكفاءة في زيادة الموارد والعمل على ديمومتها وتحقيق التوازن مع البيئة . وهذا

ايضا ورد في تعريف الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية للاستدامة فهي " تحسين لنوعية الحياة البشرية ضمن الامكانيات المتاحة في النظام الايكولوجي ^(٧) . اما روبرت جلمان (Robert Gelman) فعرف الاستدامة من منظور بسيط ذاكراً انها تشير الى مفهوم قديم وبسيط جدا ممثلاً بالقاعدة الذهبية هي " زرعوا فأكلنا ونزرع فيأكلون " . ^(٨) وهنا قد يبدو لدى البعض ان الاستدامة تمثل توجهها نوستالجيا للماضي وأسلوب للحياة البسيطة ، الا ان (Jacobs) اكد العكس تماماً حيث تمثل الاستدامة دعوه لتبني اسلوب جديد للتفكير والتعامل بشكل اكثر مسؤولية تجاه البيئة المحيطة وهذا لا يعني ان هنالك اسلوباً محدداً لتحقيق ذلك فالاستدامة تعني التعامل بوعي مع البيئة والموارد الطبيعية وليس مجرد معادلة او صفة جاهزة للبقاء ^(٩) .

اذا "الاستدامة هي صفة يجب ان تكون متلازمة مع التنمية لضمان ديمومتها فهي ظاهرة تنموية مستمرة متجددة تسعى الى بناء الحياة في الوقت الحاضر وضمان استمرارها مستقبلاً دون اهمال لمعطيات الماضي من خلال التعريفات السابقة لها نستنتج انها تقوم على اساس مبدأ التوازن في توزيع الموارد ، ولها ثلاثة ابعاد اساسية متداخلة فيما بينها وتشمل البعد البيئي والذي يهتم بتحقيق التوازن البيئي والحفاظ على البيئة سواء كانت بيئة طبيعية ام مشيدة ، والبعد الاجتماعي والذي يضمن تحسين واقع المجتمع وضمان حقه من الموارد المتاحة ، والبعد الاقتصادي الذي يهتم بتحقيق التطور الاقتصادي وزيادة الانتاجية وتحقيق كفاءة الأداء الاقتصادي . وهذه الابعاد متداخلة ومتكاملة كما يمكن ان نستنتج بديهيّاً ولتحقيق تكامل هذه الابعاد الاساسية ظهر ما يسمى بال Triple Bottom Line واستخدم هذا المصطلح لأول مرة " جون ايلكنجتون John Elkington ، وهو اقتصادي متخصص بالبيئة حيث اكد بأنه لا يمكن تحقيق استدامة بيئية او اجتماعية او اقتصادية بشكل منفصل ، بل لابد من اخذ الابعاد الثلاثة بنظر الاعتبار في وقت واحد لتحسين نوعية البيئة والنمو الاقتصادي مع تحقيق العدالة الاجتماعية ^(١٠) .

ثالثاً : التنمية المستدامة (المفهوم والأبعاد والمؤشرات) :

١- نبذة تاريخية:

برزت احداث كثيرة في النصف الثاني من القرن الماضي ادت إلى ظهور هذا المفهوم من ابرزها:

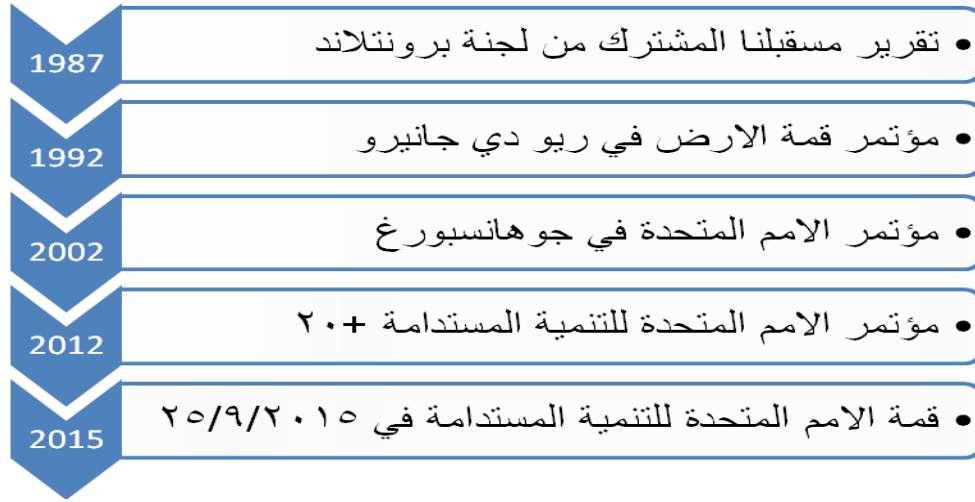
◀ زيادة وانتشار الاحداث المسيئة للبيئة على مستوى العالم.

◀ زيادة درجة التلوث في العالم .

◀ تعثر كثير من السياسات التنموية المعمول بها في دول العالم الثالث وتوسيع الفروق الاجتماعية وانتشار المجاعة والفقر في كثير من هذه الدول . (١١)

◀ تزايد الاهتمام بالبيئة وخصوصا بعد دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في سبعينات القرن الماضي حول ضرورة الاهتمام بالموارد الطبيعية الناضبة والمحافظة على البيئة والتوازنات الجوهرية في الانظمة البيئية. (١٢)

ونتيجة لتلك الاحداث، فقد زاد الوعي بمخاطر تلك الاحداث واستقر الرأي تدريجيا على أن الاستراتيجيات التنموية لكي تؤدي إلى انماء له القابلية على الاستقرار يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار قدرة كل الفئات المجتمعية على تحمل التغيير وتحقيق المساواة في الاستفادة من ذلك التغير هذا فضلاً عن وجوب احترام مقومات البيئة التي يعيش فيها الانسان. (١٣) لذلك ترجم هذا الوعي والاهتمام من خلال العديد من المؤتمرات التي يمكن استعراضها بالمخطط الآتي:



وبهذه الصورة اصبحت التنمية المستدامة مدرسة فكرية متميزة لاقت انتشاراً واسعاً في العالم ، وأصبحت هنالك مؤسسات وهيئات مختلفة (حكومية وخاصة) تعنى بها ، خاصة ان هذه التنمية لم تعد محصورة بتوفير مستلزمات الحياة الاقتصادية وتنميتها من معدلات النمو الاقتصادية وزيادة مستوى الرفاهية وإنما اصبحت تعنى بالتغيرات الاجتماعية الافضل (كالتعليم وتوفير الرعاية الصحية والسكن المناسب للأفراد واحترام حقوقهم في اتخاذ القرارات وتطبيقها) فضلاً عن حماية البيئة من التلوث ، وكل ذلك يضمن للجيل الحالي توفير احتياجاته الاساسية دون التقليل من قدرة الاجيال اللاحقة على توفير احتياجاتها. ^(١٤)

٢- تعريف التنمية المستدامة:

جرت محاولات كثيرة لوضع تعريف شامل جامع مانع ومفهوم للتنمية المستدامة ، فعرفت بأنها (عملية التنمية التي تلبي امانى الحاضر وحاجاته من دون تعريض قدرة اجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر)^(١٥). وعُرفت التنمية المستدامة كذلك بأنها (تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية

فتنشأ دائرة صالحة بين الاقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية).^(١٦)

وقد عرفته اللجنة العالمية للتنمية والبيئة ١٩٨٧ بأنها (التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم)^(١٧) فيما عرفها البنك الدولي (عملية متعددة الابعاد تتكون من خمسة مكونات: رأس مال نقدي ، رأس مال مادي ، رأس مال بشري ، رأس مال اجتماعي ، ورأس مال طبيعي)^(١٨)

٣- ابعاد التنمية المستدامة:

إنَّ التنمية المستدامة لا تعنى بالجانب البيئي فقط بل تشمل ايضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، أي انها في ابسط صورها لها ثلاثة ابعاد اساسية مترابط ومتداخلة ومتكاملة وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي ويمكن توضيحها كما يلي :

أ- البعد الاقتصادي: يجب ان تكون عمليات تطوير المجتمعات الحالية مجدية من الناحية الاقتصادية بالشكل الذي يمنع من تحمل الاجيال القادمة عبء هذه التكاليف ، ويعد العامل الزمني مهم جدا في التنمية من ناحية وضع الخطط والجدول الزمنية لتوفير الاحتياجات لفترات زمنية طويلة ومختلفة.

ب- البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على الانسان باعتباره محور التنمية وهدفها الاساسي ويتناول هذا البعد القضايا الاجتماعية والتي ابرزها (العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية لكل المحتاجين لها)، فضلاً عن ضرورة اشراك الافراد في اتخاذ القرارات التي تأثر على حياتهم بكل شفافية.

ت- البعد البيئي: ويتمثل هذا البعد في مدى امكانية كوكب الارض على استيعاب النفايات التي يخلفها الانسان ويقدم له بالمقابل احتياجاته المختلفة من الطاقة والموارد الطبيعية وأن فكرة الاستدامة البيئية

تتطلب ان يقوم الانسان بأنشطته المختلفة دون استنزاف الموارد الطبيعية او الاساءة للبيئة وان تم ذلك فإن هذه الانشطة تكون طبيعية ومستدامة^(١٩).

٤- مؤشرات التنمية المستدامة :

تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول مجموعة من القضايا الرئيسية التي يمكن اجمالها بالآتي (المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، النوع الاجتماعي، انماط الانتاج والاستهلاك، السكن، الغلاف الجوي، الاراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع الحيوي، النقل، الطاقة، النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا الحيوية، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية).

تختلف مؤشرات التنمية المستدامة وتتعدد اوجهها باختلاف الابعاد والمضمون اذ نجدها بأوجه مختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، فالعملية تفاعلية مشتركة إذ ان تحسين الخدمات الاجتماعية من خلال توفير الصحة و التعليم المناسب وتمكين المرأة وإشراكها في التنمية الاقتصادية ليس بأقل اهمية من المبادئ الاخرى الاقتصادية والبيئية في تحقيق التنمية المستدامة .^(٢٠)

ولتطوير مؤشرات التنمية المستدامة فلقد بذلت مساعي حثيثة وكبيرة منذ بداية العقد الاخير من القرن الماضي وحتى يومنا هذا للخروج بمجموعة من المؤشرات المعبرة بشكل كامل ودقيق عن التنمية المستدامة، وكان من اهم تلك المساعي هو اقتراح لجنة التنمية المستدامة في الامم المتحدة، إذ اقترحت اللجنة المذكورة ٥٨ مؤشراً قسمت حسب ابعاد التنمية المستدامة على اربعة اقسام اقتصادية وبيئية واجتماعية ومؤسسية^(٢١) كما وضعت اللجنة هذه المؤشرات في اطار تحليلي فقسمت هذه المؤشرات على ثلاث فئات اطلق عليها مؤشرات الضغط (او القوة الدافعة) والحالة والاستجابة إذ تهتم مؤشرات القوة

الدافعة بتصنيف الأنشطة والعمليات ومؤشرات الحالة تقيم الحالة الراهنة بشكل مختصر ،فيما تقدم مؤشرات الاستجابة مجموعة الحلول والتدابير التي تم اتخاذها أو عمل بها بصدد التنمية. (٢٢)

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في العراق:

يمكن ببساطة ملاحظة مدى التراجع في مؤشرات التنمية المستدامة من خلال القاء نظرة سريعة على بيانات الجدول التالي :

جدول (١) تطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي

المسنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج (الف دينار)	الاستيرادات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	نسبة الصادرات إلى الواردات (%)	معدل البطالة	نصيب الفرد من انبعاث CO ₂ (طن متري للفرد سنوياً)	الانفاق على التعليم /الناتج المحلي الاجمالي (%)
١٩٨٥	١٠٩٠,٢	١٠٥٥٦	10409	98.60	-	٢,٨٦٨	-
١٩٩٠	١٦٦٠,٨	٦٥٢٦	10314	158.04	-	٣,٠٠٦	-
١٩٩٥	٩٥٣	٦٦٥	461	69.32	١٧,٣٢	٣,٨٥٣	-
٢٠٠٠	١٧٥٨,٦	١٣٢١٠	19771	149.66	١٧,٠٣	٣,٠٧٣	-
٢٠٠٥	١٥٥٣,٤	١٨٧٤٨	19050	101.61	١٧,٩٦	٤,٢٠١	0.46
٢٠١٠	١٨٠٠,٤	٤٤٢٠٣	52084	117.82	١٥,٢٤	٣,٦٣٤	1.57

1.43	٤,٩٢٠	١٥,٤٧	105.98	54667	٥١٥٨١	١٩٩٥	٢٠١٥
------	-------	-------	--------	-------	-------	------	------

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- ١- البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، سنوات متعددة.
- ٢- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنوات متعددة.
- ٣- وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، بيانات الناتج لسنوات متعددة.
- ٤- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .
- ٥- <https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.co2E.KT>.

٦- opec,annual,statistical,bulletin,2016 tab2.5&2.3,p18&16

يصنف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ العراق ضمن الدول ذات الدخل الفردي المتوسط^(٢٣)، إذ نلاحظ من خلال الجدول ان متوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق شهد تقلبات مستمرة بسبب حالة عدم الاستقرار التي عاشها البلد طيلة الفترة (١٩٨٥-٢٠١٥) فبعدما كان حوالي ١٠٩٠,٢ ألف دينار في عام ١٩٨٥ ارتفع بشكل تدريجي ليصل إلى ١٦٦٠,٨ ألف دينار في العام ١٩٩٠ ويعزى السبب في ذلك إلى تحسن مستويات تصدير النفط بعد نهاية الحرب العراقية الايرانية ، واستمر الحال على ما هو عليه حتى توقيع العراق لمذكرة التفاهم مع مجلس الامن الدولي في العام ١٩٩٦ والذي تمكن العراق من خلالها تصدير بعض انتاجه النفطي اللازم لاستيراد حاجاته الاساسية من الغذاء والدواء مما ادى إلى تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج وتحقيقه لمستويات نمو موجب طيلة العشرة سنوات التي تلت العام ١٩٩١ ، حتى العام ٢٠٠٣ اذ شهد تراجع متوسط نصيب الفرد إلى (١٠٢٤,٧) ألف دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٣٥,٠٦%) . ويعود السبب في ذلك كما هو معروف لدى الجميع إلى توقف المنشآت

والمصانع عن العمل نتيجة ظروف الحرب وما ترتب عليها من تدمير للبنى التحتية والقطاعات الانتاجية وتوقف تصدير الانتاج النفطي العراقي بسبب العمليات العسكرية. ومنذ مطلع العام ٢٠٠٥ بدا متوسط نصيب الفرد من الناتج يشهد ارتفاعات تدريجية نتيجة لتحسن الاوضاع بشكل نسبي واستئناف تصدير المنتجات النفطية وصولاً إلى عام ٢٠١٣ اذ بلغ المتوسط حوالي (٢١٠٩,٤) الف دينار ثم شهد العام ٢٠١٥ تراجع المتوسط بشكل بسيط إلى (١٩٩٥) الف دينار على التوالي نتيجة لانخفاض اسعار النفط وتدهور الاوضاع الامنية التي شهدهما العرق بعد منتصف عام ٢٠١٤. وعند مقارنة متوسط نصيب الفرد في العراق مع الدول العربية كما في الشكل ادناه نلاحظ تراجع العراق في ترتيب الدول العربية من المرتبة (٩) في عام ٢٠١٢ إلى المرتبة ١٠ في عام ٢٠١٥ ونلاحظ ايضا انه مازال بعيداً عن متوسط دخل الفرد في بلدان مجلس التعاون الخليجي اذ بلغ متوسط نصيب الفرد في دولة قطر الذي احتلت المرتبة الاولى عام ٢٠١٥ حوالي (٦٨٧٢١) دولار اي اكثر من عشرين ضعفة بالنسبة للعراق. وحوالي عشرة اضعافه في الكويت ومن هنا يتضح حجم الفجوة الكبيرة التي تفصل العراق عن بقية دول مجلس التعاون في هذا المؤشر .^(٢٤)

من جانب اخر نلاحظ وفيما يتعلق في الميزان التجاري للعراق نجد انه سجل سنوات عجز متعددة على طول المدة المدروسة وهي السنوات التي شهدت ظروف الحرب مع ايران والعقوبات الاقتصادية بعد احتلال الكويت و سنوات تغيير النظام (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) اما باقي السنوات فقد سجل الميزان فائضا ، الا ان هذا الامر لا يعكس تنوع الاقتصاد العراقي فكما معروف ان اقتصادنا احادي الجانب تشكل الصادرات النفطية نسب كبيرة جدا من قيمة الصادرات الكلية. ولو تم احتساب الميزان التجاري بدون الصادرات النفطية لكان العجز مهيم على الميزان ، وهذا الامر يضعف موقف التصدير والمصدرين في صياغة السياسات الاقتصادية العامة او الاعتراض على القرارات والممارسات التي تؤثر على التصدير.

أما المؤشر الاخر الذي يعكس واقع التنمية المستدامة هو معدل البطالة إذ نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق ان معدل البطالة في العراق كان متذبذباً على طول المدة المدروسة ولكن بصورة متفاوتة تراوحت بين ١٥,١٣% إلى ٢٨,١٠% وبلغ متوسط معدل البطالة للمدة المذكورة ١٧,٥٧% ، لقد سجل العام ٢٠٠٣ أعلى معدل بطالة ويعود السبب في ذلك إلى حلّ الجيش وتوقف منشآت التصنيع العسكري إضافة إلى عمليات التخريب التي شهدتها العراق بعد تدمير البنى التحتية فضلاً عن الاضرار التي لحقت بالمؤسسات والمصانع نتيجة العمليات العسكرية التي جرت بعد دخول القوات الامريكية إلى العراق وإسقاط النظام ، فيما شهدت المدة (٢٠٠٥-٢٠١٥) انخفاض بسيط في معدلات البطالة وذلك بسبب طبيعة سياسة التوظيف التي اتبعتها الدولة بعد عام ٢٠٠٥ والهادفة إلى زيادة اعداد المشتغلين في الدولة والجهاز الامني (الجيش والشرطة) ، ان مؤشر معدل البطالة سيظل مصدر قلق لان معدلات البطالة الفعلية تفوق بكثير الارقام الرسمية المعلن عنها ، فضلاً عن النمو المتسارع في حجم السكان خاصة وان معظم السكان هم من فئة الشباب^(٢٥).

ومن المؤشرات المهمة الاخرى التي تعكس واقع التنمية المستدامة في العراق هي نسبة الفقر ألا أن هذا المؤشر يفتقد للبيانات الحقيقية فالمرّة الاولى التي احتسب فيها هذا المؤشر في عام ٢٠٠٧ وقد سجلت نسبة (٢٢,٩%) وكانت هنالك دراسات خاصة قدرت نسبة الفقر في العراق في عام ١٩٩٣ بـ (٢٧%)،^(٢٦) وفي عام ٢٠١٢ وهي المرة الثانية التي يتم من خلالها احتساب نسبة الفقر في العراق انخفضت النسبة إلى ١٨,٩%.^(٢٧) وفي اخر دراسة اجرتها وزارة التخطيط في نهاية عام ٢٠١٤ لوحظ ارتفاع نسبة الفقر بشكل ملفت اذ بلغت نسبة الفقر ٢٢,٥% بعدما كانت في عام ٢٠١٢ حوالي (١٨,٩%) وبنسبة تغير بلغت ١٩% ، ويعود السبب الاساسي في ذلك إلى تلازم الازمة المالية الناتجة من انخفاض اسعار النفط مع دخول تنظيم داعش الارهابي وسيطرته على ثلث مناطق البلاد .

من المؤشرات البيئية التي ينبغي التعرّيج عليها هو انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون باعتباره احد الغازات الدفيئة* التي تتوفر مصادر انبعاثه الاساسية بكثرة في البلد وخصوصاً من الفعاليات الاقتصادية المختلفة ، إذ نلاحظ من خلال بيانات الجدول ان حجم انبعاث الغاز في العراق في تزايد مستمر خلال المدة المدروسة إذ ازداد متوسط نصيب الفرد من (٢,٨٦٨) طن متري في عام ١٩٨٥ الى (٤,٩٢٠) طن متري عام ٢٠١٥ وهذا يعد مؤشر خطير إذ ان المستهدف عالمياً والمنصوص عليه في الهدف السابع من اهداف الالفية البيئية هو ١,٥ طن متري، أي ان هنالك فرق لا يستهان به يدل على ان العراق يصنف من ضمن الدول ذات التلوث المرتفع في العالم، وهذا يستلزم بناء تكنولوجيا نظيفة لضمان استدامة البيئة.

وفيما يتعلق في الانفاق على التعليم والبحث العلمي في العراق فقد بين التقرير العربي للتنمية المستدامة الصادر عن الامم المتحدة ان العراق يصنف من اقل الدول العربية في هذا الخصوص (٢٩) وهذه المؤشرات ان دلت على شيء فأنها تدل على وجود اهمال وتساهل كبير في قضايا البحث العلمي والتطوير في العراق .

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لتطوير بعض الامكانات التنموية في العراق:

ان تحقيق تطور اقتصادي منشود يتطلب تشجيع الاستثمار في البنى التحتية وهو بنوعين الاول: الاستثمار في راس المال المادي ،ويتمثل بتوفير الماء والكهرباء والنقل وبناء السدود والخزانات والطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها من الاستثمارات التي تهيئ البيئة المناسبة لقيام الاستثمار الخاص من خلال تقليل كلفته وزيادة كفاءته ، مما يؤدي إلى زيادة رفاهية الافراد وزيادة الناتج من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيقه .

والثاني: هو الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعد المرتكز الاساس لعملية التطور الاقتصادي ،لأنه يركز على بناء الانسان وتطوير قدراته ، فضلاً عن كونه يلعب دوراً هاماً في تدعيم الانتاج ورفع نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي ،والتجارب السابقة كتجربتي اليابان وكوريا الجنوبية خير دليل على ذلك. ويركز الاستثمار في رأس المال الانساني على تعميق مستوى التعليم و تدريب وتطوير القدرات وتوفير الصحة العامة و المتطلبات الانسانية الضرورية كتوفير المياه الصالحة للشرب والاهتمام ببرامج التغذية السليمة والتعليم . (٣٠)

اولاً : الاهتمام بالتعليم :

قد اصبح العالم اليوم يدرك أن الاهتمام بقضايا التعليم والقضايا الثقافية كمحو الامية وتحديث أنظمة التعليم والتغييرات الثقافية للمجتمعات يؤثر بشكل ايجابي في مجال التحويلات الاجتماعية والاقتصادية وفي هذا الخصوص نقل عن آرثر لويس * رأيه (بان فشل أي سياسة تنموية يرجع إلى قلة التعليم وانتشار الامية ، ويرى ان التطور الذي لحق الاتحاد السوفيتي السابق يعود للاستثمارات الضخمة التي انفقت على التعليم). (٣١)

إنَّ منهجية التعليم في العراق والطريقة التي يسير عليها النظام التعليمي في العراق والتي تركز على أنتاج موظفين حكوميين اصبح لا يتماشى مع الرؤى الجديدة التي يراد لها في العراق فالنظرة الجديدة للاقتصاد العراقي والتي نص عليها الدستور العراقي هي التحول نحو اقتصاد السوق وخصخصة اغلب النشاطات الاقتصادية وان هذا النظام التعليمي لا يتماشى مع متطلبات اقامة قطاع خاص متطور يقود عملية التنمية الاقتصادية ،فالقطاع الخاص اليوم بحاجة إلى كوادر متطورة ليوافك التطور المعلوماتي والتقني المتسارع، وذلك يتطلب تحديث المناهج التعليمية الحالية التي تقوم على اساس الحفظ والاستذكار وتطويرها لبناء اجيال ذات امكانيات متقدمة قادرة على البحث عن المعلومة والوصول اليها وتحليلها

بالسرعة الممكنة و متمكنة من توظيف هذه المعلومات بما يخدم مصلحة المجتمع ومصلحة اصحاب الاعمال . (٣٢)

فعندما يتضاءل دور الموارد الطبيعية ويبرز دور المعرفة كمصدر قوة في المجتمع ، تصبح التنمية البشرية المنتجة لهذه المعرفة والموظفة لها عاملاً حاسماً في تحديد المهارات والقدرات الوظيفية ، وهكذا تتشابه عملية التعليم والتنمية وتصل إلى المستوى الذي يكون فيه التعليم اشبه بالرديف للتنمية ، وتصبح عوائد الاستثمارات في مجال التعليم هي الاكبر من بين الاستثمارات المختلفة ، إن التسارع التكنولوجي و المعلوماتي في العالم يوجب علينا التحرك بسرعة وفاعلية لنتمكن من اللحاق بركب هذا التسارع وهذه الثورة المعلوماتية ، لأن من يخسر في هذا التنافس العلمي مكانته لن يتخلى عن صدارته فحسب بل ستتزعزعه ارادته ايضاً .

لذا فالأمر يتطلب بناء نظام تعليمي متطور يعتمد التقنية والمهنية ومصمم ليتطابق مع المعايير الدولية للصناعة والتعليم ، ويسهم في تطوير قدرات الافراد العلمية والتكنولوجية ، ويمكنهم من مواجهة التحديات التي تصادفهم في حياتهم المهنية فضلاً عن توفير مخرجات من القوى العاملة متدربة ومهيئة لتبلي حاجة السوق المحلية ، فالمعرفة والمهارة كما اسلفنا هي اساس كل تطور اقتصادي واجتماعي . (٣٣)

ثانياً : تطوير الواقع الصحي :

الجانب الاخر الذي يجب التركيز عليه في رأس المال الانساني هو الاهتمام بالصحة ، فيعد توفير الصحة ضرورة اساسية في حياة الانسان الذي يعد غاية التنمية ، وأداتها لتحقيق الاساس الاجتماعي والمادي والثقافي وكذلك لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الانتاجية ، وبناء على ذلك فإن العلاقة بين الصحة والتنمية المستدامة هي علاقة تشابك وترابط متبادلة فكلاهما يعد الانسان غاية ، وإن توفير

المستوى اللازم من الصحة العامة من شأنه ان يسهم في زيادة الانتاج و الانتاجية من ناحية وكذلك تحقيق معدلات متقدمة من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع من ناحية اخرى .^(٣٤)

وفيما يخص الاهتمام بالجانب الصحي في العراق فقد شهد تراجعاً ملحوظاً ،ويمكن تأشير ذلك بوضوح من خلال استطلاع الاوضاع الصحية في البلد ،والتي شهدت تراجعاً مستمراً منذ العقد الاخير من القرن الماضي ولغاية الوقت الحاضر ، الامر الذي أسهم في تراجع متوسط العمر السكاني الذي بلغ (٦٢,٦ سنة و٦٨,٢ سنة و٦٨,٧ سنة) للأعوام ١٩٨٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠١١ على التوالي ،^(٣٥) وهذا المعدل اذا ما اجرينا مقارنة بسيطة بينه وبين متوسط العمر في بعض الدول النامية والعربية بالتحديد يعد منخفضاً على الرغم من ارتفاعه إلى (٦٩,٥) سنة عام ٢٠١٥ إذ بلغ في الكويت والأردن لنفس العام بحوالي (٧٤,٦ سنة ،٧٤,٢ سنة) ،^(٣٦) وهذا خير ما نستدل به على ان المواطن العراقي لا زال يعاني من نقص كمي ونوعي حاد في الخدمات الصحية المقدمة إليه ، وتعد الحروب وما ترتب عليها من ظروف العقوبات اقتصادية وتفشي الامراض المزمنة و الاوبئة ، فضلاً عن هروب اغلب الاطباء والكفاءات الصحية إلى خارج البلد بفعل التهديدات الامنية التي عانى منها البلد بعد التغيير في ٢٠٠٣ .^(٣٧) وعلى الرغم من توجه الدولة إلى تشجيع عودة الكفاءات واستقطاب جميع الخريجين من المهن الصحية ألا ان هنالك حاجة ونقصاً في الملاك الصحي ربما يكون احد اسبابها النمو السكاني المضطرد ،^(٣٨) وهنالك سبب اخر مهم يمكن ان يعزى اليه تدهور الواقع الصحي هو تراجع النسب المخصصة للإنفاق على الرعاية الصحية من أجمالي الانفاق العام ، إذ أنه على الرغم من ارتفاع النسبة من ١,٦٩% عام ٢٠٠٤ الى ٤,٨٧% عام ٢٠١٢ ثم الى ٦,٤٦% عام ٢٠١٤ ألا أن هذه النسبة تقل كثيراً اذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ايضاً .^(٣٩)

ان تحقيق تنمية مستدامة منشودة والنهوض بالواقع الصحي ومنح البيئة ومواردها المزيد من العناية والاهتمام امور متداخلة مع بعضها البعض ولا يمكن العزل فيما بينها ، فإذا جرى التركيز على احداها وتركت الجوانب الاخرى مهمة تداعت بشكل تدريجي ، باعتبار أن تراجع المستوى الصحي للإنسان يعد استنزافا لمورد مهم من موارد البيئة هو رأس المال البشري، لان اعتلال الصحة يؤدي إلى تراجع مستوى الانتاجية مما يؤدي إلى الضغط على البيئة وتشكيل الخطر عليها ،^(٤٠) لذلك يجب ايلاء هذا القطاع المزيد من الاهتمام وذلك يتطلب مجموعة من الخطوات الهامة والتي ابرزها :^(٤١)

- تطوير البنية التحتية ومستوى الخدمات المقدمة في المؤسسات الصحية وتوسيع نطاق الخدمات الصحية المتاحة.
- اشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال البناء وإدامة المؤسسات الصحية.
- توضيح دور المجتمع في نشر الثقافة الصحية والتوعية وعدم الاتكال على الدولة بشكل كامل.
- تفعيل دور الوسائل الاعلامية ووسائل التواصل المختلفة في نشر وتعميق الثقافة الصحية للمواطنين إلى جانب الدورات والندوات وورش العمل المختلفة التي توفرها المؤسسات التعليمية والمنظمات الاخرى.
- الاهتمام بالصناعات الدوائية والعمل على تطويرها وحمايتها وتمكين وتدريب الكوادر الصحية المختلفة من مدراء وأطباء ومساعدين.

ثالثاً : النهوض في البنى التحتية:

فيما يخص الاهتمام في البنى التحتية ، فإن معظم البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تعطي اهمية كبيرة للاستثمار بها ، بسبب ما تلعبه من دور اساسي في النمو والتنمية ، إذ يرى بعض الاقتصاديين ومنهم روزنشتاين ان تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية لا يمكن ان يتحقق ألا من خلال تقديم دفعة قوية من الاستثمارات في راس المال المادي الذي يمثل كما اسلفنا في مقدمة هذا المطلب في

مشروعات النقل والموانئ والمواصلات والسدود والري والصرف .. الخ .^(٤٢) وفي هذا المرفق بالتحديد فقد عانى العراق ومازال يعاني من جملة من المشكلات ولعل أبرزها وأكثرها إلحاحاً تردي واقع الطاقة الكهربائية^(٤٣) ، إذا يعاني هذا القطاع بالذات من عجز كبير في مواكبة تزايد الطلب عليه منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي ولحد الآن بسبب عجز المحطات عن العمل بكامل طاقتها الانتاجية ، فضلاً عن عمليات التخريب التي تعرضت لها المحطات نتيجة تراجع الوضع الأمني ، وكذلك حجم الفساد المالي والإداري .

وكذلك الحال في مشاريع مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي ، إذا يعاني العراق من نقص حاد في هذين المجالين ولعدة اسباب أبرزها تقادم شبكات التوزيع وتكسر خطوط النقل ، الأمر الذي يتطلب توجيه دفعة قوية من الاستثمارات في هذين المجالين لنصب محطات جديدة وإعادة تأهيل الشبكات ومحطات التوزيع القائمة .

أما فيما يتعلق بالقطاع الحيوي الآخر وهو قطاع النقل والمواصلات فهو الآخر يعاني من العديد من المشاكل التي تتطلب رصد استثمارات كبيرة من أجل النهوض بواقع هذا القطاع وتعزيز نسبة مساهمته المتدنية في الناتج المحلي الإجمالي .^(٤٤)

رابعاً: دعم وتوسيع المشاريع الانتاجية للقطاع الخاص:

ان ابرز ما خرجت به التجارب السابقة للتطور الاقتصادي الذي شهدته معظم الدول النامية من درس هو تحديد العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، وهذا الدرس يشير إلى انه عندما يكون دور الدولة مكملاً لدور القطاع الخاص وغير متقاطع معه فإن عملية التطور الاقتصادي المنشود ستتحقق، وذلك يتم عندما تتبع الدولة استراتيجية ودية نحو السوق ولا تتدخل الا في حالة تأشير الانحراف عن الخطط المرسومة أو حينما يفشل في الوصول إلى الاهداف المطلوبة ، لقد أثبتت التجارب السابقة ان السوق يحقق نجاحات

باهرة في الأنشطة الانتاجية والتي تدر عليه ارباحا مباشرة ولكن بالمقابل يفشل فشلاً ذريعاً في تهيئة البنى التحتية سواء المادية أو البشرية ، وهنا يأتي دور الحكومة بأن تكمل ذلك من خلال التدخل المباشر لتوفير ما لم يوفره السوق ، من خلال توفير المعلومات والإحصاءات وتطوير البنى التحتية وتحسين المستوى الصحي والاهتمام بالبيئة والتعليم وتشجيع البحث العلمي وتمويله ، والاهتمام بشتى المجالات التي انحسر فيها نشاط السوق لسببين ، الاول قد يكون عدم تحقيق ارباح مباشرة ، والثاني هو انه قد يكون نشاط القطاع الخاص يتعارض مع المصلحة العامة. (٤٥)

ان المهمة الاساسية التي يجب ان تأخذها على عاتقها الحكومات الحالية والمستقبلية ، إضافة إلى توفير الامن الداخلي هي تحقيق الاستقرار وتوفير الضمانات الضرورية لتشجيع الاستثمار الخاص ، وذلك لن يتم ألا من خلال وضع القوانين والقواعد التي تنظم عمل القطاع الخاص وتحمي حقوق الملكية وتؤكد على عدم جواز مصادرة تلك الحقوق بأي ظرف كان ، وتخلق البيئة المستقرة التي تهيئ الظروف الملائمة لعمل القطاع الخاص .

ان عملية خلق وتهيئة الظروف المناسبة والبيئة المؤاتية لعمل القطاع الخاص تصبح حاجة ماسة في حالة العراق ليس بسبب كون القطاع الخاص هو المحرك الكفاء لعملية الانتاج والذي يخلق روح المنافسة والابتكار فقط ، وإنما لأن القطاع الخاص فضلاً عن ذلك يعد مصدراً اساسياً للثروات الاستثمارية والتي لا يمكن الاستغناء عنها أو التوسع الاقتصادي بدونها بأي شكل من الاشكال في ضوء الظروف الحالية التي يعيشها البلد . (٤٦)

خامساً: انشاء صندوق سيادي لحفظ حقوق الاجيال القادمة: (٤٧)

ظهر هذا المفهوم عالمياً وتشكل الكيان المؤسسي له كرد فعل لتراكم الموجودات المالية الاجنبية لدى المؤسسات الحكومية ، وأصبحت هذه الصناديق بمثابة الطريق السائد الذي تسلكه اغلب الدول ذات

الاسواق الناشئة لاستثمار مواردها المالية ، فضلا عن الدول المعتمدة في تطور اقتصادياتها على تصدير المواد الأولية ولا سيما النفطية منها والتي تتمتع بوجود فوائض في موازين مدفوعاتها ، وعلى هذا الاساس فقد بات ينظر لهذه الصناديق على انها صناديق استثمار متخصصة تمتلكها الحكومات لإدارة مواردها المالية من خلال استثمارها لأغراض الأجل الطويل ،

تمول هذه الصناديق في العادة من مصادر العملة الاجنبية أو غيرها من الاحتياطات الدولية ،وتتكون من مجموعة متنوعة من أدوات الاستثمار : كالأسهم والسندات والذهب وحقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى مركز البلد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وأشكال أخرى من الأدوات المالية ، ويجري أدارتها عادةً من قبل البنوك المركزية فضلاً عن شركات الاستثمار التي تتولى عملية إدارة صناديق متخصصة مثل صناديق التقاعد الرسمية وصناديق الثروة النفطية وغيرها .^(٤٨)

إن النفط كما يعلم الجميع بأنه مورد ناضب من الممكن ان لا يتعدى عمره عشرات السنين القادمة هذا فضلا عن التغيرات في الطلب العالمي عليه ، وعلى هذا الاساس فقد يتمتع بعوائد هذا المورد جيلان أو ثلاثة فيما ستحرم منه العديد من الاجيال القادمة ، في الواقع أننا اليوم نتحمل مسؤولية كبيرة إزاء الاجيال القادمة، لذلك يجب عدم ترك التصرف بهذا المورد من مسؤولية الحكومات المتعاقبة تتصرف به لمصالحها الخاصة ، خاصة بعد ان اصبحت العديد من الدول النفطية تمتلك صناديق سيادية في الوقت الحاضر ، إذ تم خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٠) انشاء ٢٨ صندوق من أصل ٤٨ صندوقاً منشئة منذ مطلع العام ١٩٥٣.

وبما ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد على المورد النفطي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية ،فيجب عليه ان يواكب التطورات الحاصلة في السياسات الاقتصادية للبلدان النفطية الاخرى والآليات المتبعة لتنفيذ تلك السياسات والتي تعد الصناديق السيادية احد ابرز هذا الآليات وأفضلها.^(٤٩)

فإذا كان العراق يمتلك ثالث أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم ناهيك عن الاحتياطيات المحتملة والتي يؤكد وجودها العديد من الخبراء النفطيين والشركات المتخصصة بهذا الجانب، فما هو الضير إذ تم تأسيس أكبر صندوق سيادي بالمنطقة في العراق، هدفه الأساسي هو توفير الحماية للاقتصاد الوطني من التقلبات العالمية المستمرة في أسعار النفط من ناحية ومن ناحية أخرى ضمان مستقبل الأجيال القادمة. (٥٠)

المقومات الأساسية التي ينبغي توفرها في العراق لغرض تأسيس هذا الصندوق: (٥١)

◀ المقومات البشرية: بما أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها الأساسية، والعراق يمتلك طاقات بشرية على مستوى عالي من الكفاءة والقدرة على مواكبة التطور العلمي والتقني، فمن خلال تلك الطاقات بإمكانه أن يوفر الركيزة الأساسية لبناء هذه الصناديق.

◀ المقومات الاجتماعية: يعد تواجد كادر كفوء ومخلص متخصص يعمل من أجل مصلحة بلاده، أمراً ضرورياً من أجل الاطمئنان على كفاءة عملية توظيف هذه الموارد المدخرة.

◀ المقومات التشريعية: من الشروط الأساسية لنجاح هذه الممارسة هو توفر القواعد والقوانين والتشريعات التي تنظم عمل الصناديق ومصادر تمويلها وأهدافها.

◀ المقومات الاقتصادية: ويأتي في مقدمة هذه المقومات هو النفط والغاز وبقية المعادن، إذ يمثل الغاز الطبيعي ثروة سيادية أخرى في العراق بعد النفط، ويأتي معدن الفوسفات كثالث ثروة سيادية في العراق والعديد من الموارد الأخرى التي لم يتسع المجال لذكرها هنا.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الطرح ليس بالجديد، إذ يعد الاقتصادي الأمريكي (ستيفن كلمونز) أول من طرح هذه الفكرة في مقال نشره في ٩ نيسان ٢٠٠٣ حول إمكانية نقل تجربة ألاسكا في استغلال عائدات النفط إلى العراق، إذ اقترح (ستيفن كلمونز) تخصيص (٤٠%) من عوائد النفط لإنشاء صندوق توزع

عوائده على الشعب العراقي،^(٥٢) وفي وقت لاحق تم تعديل هذا الاقتراح من قبل (توماس بالي) ، إذ أُقترح (بالي) انشاء نوعين من الصناديق الاول : توزع (٢٥%) من أرباحه بشكل مباشر على المواطنين، والثاني : تخصص جزء من ارباحه وتوزع على المحافظات وفقاً للكثافة السكانية.^(٥٣)

هنالك العديد من نماذج الصناديق السيادية التي اقترحها الباحثون والأكاديميون المتخصصون لا يسع المجال هنا إلى عرضها ولكن من الممكن اختيار الانسب من هذه النماذج او تطويره احداها ،^(٥٤) كما يمكن تطوير صندوق تنمية العراق (DFI) الذي انشأ بموجب الفقرة (١٢) وترتيباتها في الفقرات (١٣) و (١٤ و ٢٠) من قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٤٣٨ في ايار ٢٠٠٣،^(٥٥) ليرتقي إلى نموذج صندوق سيادي من خلال الاخذ بجملة الاعتبارات والمتطلبات اللازمة لذلك:^(٥٦) خاصة وأنه يمكن عد الصندوق (DFI) سيادياً، اذا ما حللنا فكرة هذا الصندوق بشكل علمي دقيق ،اذ يعد (DFI) احد صناديق الاستقرار الذي انشأ اساساً لمواجهة الحالات الطارئة في موازنة الدولة العامة، فضلاً عن كونه حساب احتياطي يصنف عمله ضمن الأنشطة الاستثمارية المخصصة لإدارة الاحتياطيات الدولية وهو بالعملة الاجنبية^(٥٧)

سادساً: تفعيل دور المجتمع في استغلال الموارد الطبيعية وتحسين البيئة:

يعد الانسان جزءاً من المكونات المتعددة الطبيعية والمشيده ، التي تتفاعل فيما بينها ويضمنها تفاعل الانسان مع اقرانه البشر ، ضمن إطار كوكب الحياة ، لتكوين هذا الكل الذي يعرف بـ "البيئة"،^(٥٨) لذلك فأن هذا الامر يحتم على الانسان تحكيم عقله والتعامل برشد وتوازن مع البيئة ، خاصة اذا عرفنا ان الانسان هو بمثابة الدعامة الاساسية في احداث أي تغيير في البيئة ، وان يتمتع بما تزخر له هذه البيئة من موارد بدون تدمير أو اسراف ، وذلك يعتمد على الثقافة والوعي البيئي الذي ينبغي ان تتوفران لدى الانسان كي يتمكن من استغلال موارد البيئة بعقلانية واتزان تمهيداً للوصول إلى عملية التنمية المستدامة

التي تضمن تحقيق مستوى عالي من الرفاهية للأفراد فضلاً عن حماية حقوق الاجيال القادمة في التمتع بهذه الموارد . (٥٩)

وفي هذا الجانب كان ومازال العراق يعاني من العديد من المشاكل التي انعكست بشكل سلبي على البيئة العراقية باختلاف عناصرها ،ولغرض عدم الاسهاب سنوجزها بالنقاط الآتية: (٦٠)

- ١- تطور القطاعات الاقتصادية والإنتاجية ونموها غير المستدام .
 - ٢- التزايد المضطرب في حجم السكان ، اذ يعد معدل النمو السكاني في العراق الاعلى بالمنطقة ، وهذا كما هو معروف سيضغط على الموارد المتوفرة.
 - ٣- بدائية تعامل المؤسسات المختلفة مع الملوثات الناتجة عن تطور ونمو قطاعاتها المختلفة .
 - ٤- اثار الحروب المتعاقبة على العراق والتي امتدت لتشمل تراب العراق وهوائه وكافة عناصر بيئته
 - ٥- علاقة المواطن العراقي غير الصديقة مع البيئة ، فضلاً عن سوء استغلاله لمحيطه الحيوي.
- أن مساهمة المجتمع المدني في القرار الاقتصادي والبيئي في العراق لا زال خجولاً ،إذ تقتصر أغلب نشاطاته على ايصال اراء ومطالبات المواطنين إلى الرأي العام من فترة إلى اخرى ،تاركتاً ذلك الدور الحيوي في تمثيل المجتمع والتأثير في عملية صنع القرارات لمجموعات وأشخاص لديهم اجنداتهم الخاصة التي تعمل على إقرار القوانين والتشريعات التي تخدم مصالحها الخاصة.
- لذلك ومن خلال ما تقدم نستنتج مدى تدني دور المجتمع والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار والمساهمة في عملية رسم الخطط التنموية و مشاريع التطوير التي تخدم المجتمع . (٦١)
- وهذا الامر يتطلب تفعيل التربية البيئية (٦٢) في المجتمع ،التي تستهدف بناء مجتمع ايجابي يعي أهمية مشاكل البيئة وآثارها ، وقادر على تحديد علاقته مع البيئة . (٦٣)

ومما نود الإشارة اليه ان تفعيل دور المجتمع في الحفاظ على البيئة ، ينبغي ان يبدأ أولاً من الوحدة الاولى التي ينشأ ويتربى بها الطفل وهي الاسرة ، وتسير معه حتى دخوله المدرسة والجامعة بحيث تتعمق الممارسة البيئية السليمة في شخصية الفرد وتصبح نمط من انماط سلوك حياته الطبيعية تجاه البيئة.

- الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً: الاستنتاجات:

١- اذا "الاستدامة هي صفة يجب ان تكون متلازمة مع التنمية لضمان ديمومتها فهي ظاهره تنموية مستمرة متجددة تسعى الى بناء الحياة في الوقت الحاضر وضمان استمرارها مستقبلا دون اهمال لمعطيات الماضي .

٢- التنمية المستدامة تقوم على اساس مبدأ التوازن في توزيع الموارد، ولها ثلاثة ابعاد اساسية متداخلة فيما بينها وتشمل البعد البيئي والذي يهتم بتحقيق التوازن البيئي والحفاظ على البيئة سواء كانت بيئة طبيعية ام مشيدة، والبعد الاجتماعي والذي يضمن تحسين واقع المجتمع وضمان حقه من الموارد المتاحة ، والبعد الاقتصادي الذي يهتم بتحقيق التطور الاقتصادي وزيادة الانتاجية وتحقيق كفاءة الأداء الاقتصادي.

٣- تختلف مؤشرات التنمية المستدامة وتتعدد اوجهها باختلاف الابعاد والمضمون اذ نجدها بأوجه مختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، فالعملية تفاعلية مشتركة .

٤- عند مقارنة متوسط نصيب الفرد في العراق مع الدول العربية كما في الشكل ادناه نلاحظ تراجع العراق في ترتيب الدول العربية من المرتبة (٩) في عام ٢٠١٢ إلى المرتبة ١٠ في عام ٢٠١٥ ونلاحظ ايضا انه مازال بعيداً عن متوسط دخل الفرد في بلدان مجلس التعاون الخليجي .

- ٥- معدل البطالة في العراق كان متذبذباً على طول المدة المدروسة ولكن بصورة متفاوتة تراوحت بين ١٥,١٣% إلى ٢٨,١٠% وبلغ متوسط معدل البطالة للمدة المذكورة ١٧,٥٧% .
 - ٦- ان حجم انبعاث الغاز في العراق في تزايد مستمر خلال المدة المدروسة اذ إزداد متوسط نصيب الفرد من (٢,٨٦٨) طن متري في عام ١٩٨٥ الى (٤,٩٢٠) طن متري عام ٢٠١٥ .
 - ٧- وفيما يتعلق في الانفاق على التعليم والبحث العلمي في العراق فقد بين التقرير العربي للتنمية المستدامة الصادر عن الامم المتحدة ان العراق يصنف من اقل الدول العربية في هذا الخصوص .
 - ٨- ان تحقيق تطور اقتصادي منشود يتطلب تشجيع الاستثمار في البنى التحتية وهو بنوعين الاول: الاستثمار في راس المال المادي والثاني: هو الاستثمار في رأس المال البشري .
 - ٩- إنَّ منهجية التعليم في العراق والطريقة التي يسير عليها النظام التعليمي في العراق والتي تركز على إنتاج موظفين حكوميين اصبح لا يتماشى مع الرؤى الجديدة التي يراود لها في العراق .
 - ١٠- يعد توفير الصحة ضرورة اساسية في حياة الانسان الذي يعد غاية التنمية وأداتها لتحقيق الاساس الاجتماعي والمادي والثقافي وكذلك لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الانتاجية .
 - ١١- تدني دور المجتمع والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار والمساهمة في عملية رسم الخطط التنموية ومشاريع التطوير التي تخدم المجتمع .
- التوصيات:

- ١ - بناء تكنولوجيا نظيفة لضمان استدامة البيئة والتقليل من نسب التلوث الذي تتسارع معدلاته بأرقام كبيرة في البلاد .
- ٢ - بناء نظام تعليمي متطور يعتمد التقنية والمهنية ومصمم ليتطابق مع المعايير الدولية للصناعة والتعليم، ويسهم في تطوير قدرات الافراد العلمية والتكنولوجية، ويمكنهم من مواجهة التحديات التي

تصادفهم في حياتهم المهنية فضلاً عن توفير مخرجات من القوى العاملة متدربة ومهيئة لتلبي حاجة السوق المحلية ،فالمعرفة والمهارة كما اسلفنا هي اساس كل تطور اقتصادي واجتماعي .

٣ - تطوير البنية التحتية ومستوى الخدمات المقدمة في المؤسسات الصحية وتوسيع نطاق الخدمات الصحية المتاحة والاهتمام بالصناعات الدوائية والعمل على تطويرها وحمايتها وتمكين وتدريب الكوادر الصحية المختلفة من مدراء وأطباء ومساعدين.

٤ - ان المهمة الاساسية التي يجب ان تأخذها على عاتقها الحكومات الحالية والمستقبلية ،إضافة إلى توفير الامن الداخلي هي تحقيق الاستقرار وتوفير الضمانات الضرورية لتشجيع الاستثمار الخاص ،وذلك لن يتم ألا من خلال وضع القوانين والقواعد التي تنظم عمل القطاع الخاص وتحمي حقوق الملكية وتؤكد على عدم جواز مصادرة تلك الحقوق بأي ظرف كان ، وتخلق البيئة المستقرة التي تهيئ الظروف الملائمة لعمل القطاع الخاص .

٥ - تأسيس اكبر صندوق سيادي بالمنطقة في العراق، هدفه الاساسي هو توفير الحماية للاقتصاد الوطني من التقلبات العالمية المستمرة في أسعار النفط من ناحية ومن ناحية اخرى ضمان مستقبل الاجيال القادمة .

٦ - تفعيل دور المجتمع في الحفاظ على البيئة ، ينبغي ان يبدأ أولاً من الوحدة الاولى التي ينشأ ويتربى بها الطفل وهي الاسرة ، وتسير معه حتى دخوله المدرسة والجامعة بحيث تتعمق الممارسة البيئية السليمة في شخصية الفرد وتصبح نمط من انماط سلوك حياته الطبيعية تجاه البيئة.

المراجع:

- (١) احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٥٧ .
- (٢) هدى النعيمي ، النهضة العربية والتنمية الثقافية ، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر مشروع النهضة العربية للقرن الحادي والعشرين ، وزارة التعليم العالي ، دمشق ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٤٧ .
- (٣) منير البعلبكي ، " المورد"، قاموس انكليزي عربي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ١٩٩٨، ص٩٣٤ .
- (٤) Senosiain,Javier,Bio-Architecture,the Architectural press UK, 2003.p3
- (٥) عمر حازم أحمد خروقة ، "الطاقة في العمارة المحمية المستدامة" ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد كمية الهندسة ، ٢٠٠٦ .
- (٦) Sutton , Phillip, Sustainability: What does it mean?, Published research, London , August 2000,p9.
- (٧) (IUCN\UNEP\WWF,1980,p2.
- (٨) Gelman,Robert, Sustainability: The State Of The Movement-The essential threads of who we are and where we're going , 1990,p10
- (٩) Jacobs, Michael, "sustainable Development: a contested concept, in Dobson, Oxford University, 1999,p61 .
- (١٠) Elkington , John , Triple Bottom Line Revolution: Reporting for the Third Millennium, Australian , 1999,p75.
- (١١) عبد الله حسون وآخرون ، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية ، جامعة ديالى ، العدد ٦٧ ، ٢٠١٥، ص٣٣٩.
- (١٢) يوسف دولاب يوسف ، دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية مقارنة للموازنة العامة العراقية) ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٢ ، بغداد ، ٢٠١٥، ص١٠.

- (١٣) عبد الله حسون وآخرون، مصدر سابق ، ص ٣٣٩.
- * EDWARD B. BARBIER : بروفيسور اقتصادي يعمل في قسم الاقتصاد في جامعة ولاية كولاريدو الاميركية ، من أوائل الذين تناولوا مفهوم التنمية المستدامة في العالم ولديه أكثر من ٥٤ بحث مختص بالتنمية المستدامة فقط منشور في مجلات عالمية محكمة .
- (١٤) عدنان مناتي صالح ، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، بغداد ، ٢٠١٤، ص ١١٤.
- (١٥) رواء زكي يونس الطويل ، الامن الاقتصادي العربي والتنمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، العدد ١٦ ، ٢٠٠٩
- (١٦) امه حسين صبري علي ، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة - طرق القياس والتقييم ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٣٢ ، بغداد ، ٢٠١٥، ص ١٢٢.
- (١٧) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، ترجمة محمد كامل عارف ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٩، ص ٦٩.
- (١٨) مجيد احمد ابراهيم ، الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة تكريت للحقوق السنة ٨ المجلد ٤ العدد ٢٩ ، ٢٠١٦، ص ٣٥٢.
- (١٩) زكريا مطلق الدوري وابو بكر احمد ابو سالم ، مصدر سابق ، ص ٢٩٦.
- (٢٠) عبير محمد جاسم ، غفران حاتم علوان ، تحليل العلاقة بين حرية التجارة والتنمية المستدامة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد ٣ العدد ١٠ ، ٢٠٠٦، ص ٧.
- (٢١) يمكن الاطلاع على هذه المؤشرات من خلال :
- E.S.C.W.A : Economic and social commission for western asia, Application of sustainable development indicators in the escowa member countries-analysis of results, united nations, new York, 2000 ,p.4.

- (٢٢) سحر قدوري عباس ، توظيف الادارة البيئية في الوصول الى التنمية المستدامة (العراق نموذجا) مجلة كلية التراث الجامعة العدد الخامس ، ٢٠٠٩، ص٧٦
- (٢٣) الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، مكتب تقرير التنمية البشرية ، الولايات المتحدة الامريكية ٢٠١٣، ص٣٢.
- (٢٤) صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، العدد ٣٦، ابوظبي ٢٠١٦. ص ٣٧.
- (٢٥) ناظم عبدالله عبد المحمدي و عبد الله احمد نصيف المحمدي ، تحليل احصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٢) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني ، المجلد ٦ العدد ١٢ ، ٢٠١٦، ص٢٢٧.
- (٢٦) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠١١) ، كانون الاول ٢٠١٢ ، ص ١٠.
- (٢٧) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) ، ايلول ٢٠١٤ ، ص ١٢.
- (٢٨) لمتحدث الرسمي لوزارة التخطيط عبدالزهرة الهنداوي ، بيان عن نسبة الفقر في العراق لمجموعة من المواقع الالكترونية والمؤسسات الاعلامية ، في ١٧/١/٢٠١٧، متاح على الموقع . <http://www.shafaaq.com>.
- (٢٩) اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا (الاسكو) ، التقرير العربي للتنمية المستدامة ، العدد الاول ، مطبوعات الامم المتحدة (الاسكو) ، لبنان-بيروت ، ٢٠١٥، ص١٧١.
- (٣٠) محمد علي زيني ، ،الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات الانطلاق ، مصدر سابق ص ٤٧٠.
- (٣١) مريم احمد مصطفى و احسان حفطي ، قضايا التنمية في الدول النامية ، دار المعرفة الاجتماعية ، الاسكندرية - مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥٦ .
- (٣٢) محمد علي زيني ، ،الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات الانطلاق ، مصدر سابق ص ٤٧١.

- (٣٣) عبد اللطيف محمد الشماسي ، صناعة التعليم نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي الاماراتي ، ط١ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، ٢٠١١ ، ص ١٣ .
- (٣٤) حسن البغدادي ، كيف يؤثر التدهور الامني على التنمية البشرية المستدامة ، جريدة الصباح ، ٢٠٠٤ ، ص ١ متاح على الرابط : <http://www.alsabaah.com/modules>.
- (٣٥) حنان عبد الخضر هاشم ، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق :ارث الماضي وضرورات المستقبل ، مصدر سابق ، ص ٢٦٦ .
- (٣٦) البيانات منشورة على موقع البنك الدولي على الرابط <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.LE00.IN?view=chart>
- (٣٧) احمد هاشم الصقال ، متطلبات التنمية المستدامة في العراق دور ادارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ٢٠١٤ ، ص ٣٣٠ .
- (٣٨) فارس كريم بريهي الحساني و ايمان عبد خضير ، متضمنات التنمية البشرية المستدامة في الاقتصاد العراقي ، دراسة تحليلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، ٢٠١٤ ، ص ٤٤ .
- (٣٩) البيانات منشورة على موقع البنك الدولي ومتاحة على الرابط الاتي: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.PUBL.GX.ZS?view=chart>
- (٤٠) أسود قادر أحمد ، تأثير التلوث البيئي على رأس المال البشري ، ط١ ، مكتبة زين الحقوقية والادبية ، لبنان -بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ٦٦ .
- (٤١) سعاد كاظم خضير الموسوي ، التنمية البشرية المستدامة في العراق والانفاق الصحي الواقع والتحديات والمعالجات ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية ، الاصدار ١٢ ، ٢٠١٣ ، ص ١١٦ .
- (٤٢) محمد سليمان ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية ، دار الجامعة المصرية ، مصر ، ١٩٨٢ ، ص ٣٠ .

(٤٣) فارس كريم ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٢٧ ، بغداد ، ٢٠١١، ص٤٩.

(٤٤) مايج شبيب الشمري ، اقتصاد السوق الاجتماعي رؤية لإصلاح الاقتصاد العراقي ، مجلة ابحاث عراقية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد الثاني، ٢٠٠٨ ، ص ٢٣.

(٤٥) محمد علي زيني ،الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات الانطلاق ، مصدر سابق ص ٤٦٧.

(٤٦) نفس المصدر السابق ، ص ٤٧٥.

(٤٧) بدءاً يعد مصطلح صناديق الثروة السيادية مصطلح حديث العهد اذ ظهر الى الساحة الاعلامية والاقتصادية في عام ٢٠٠٥ ، من خلال مقالة للاقتصادي الروسي اندريو روزانوف (Andrew Rozanov) في المجلة المصرفية المركزية (Central Banking Journal) بعنوان " من الذي يحمل ثروة الامم " وأصبحت تلك الصناديق من العناوين الرئيسية في الصحف المالية. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد لهذه الصناديق ولكن تعرفها المؤسسات الدولية كالاتي ابرزها تعريف صندوق النقد الدولي بأنها (صناديق او ترتيبات استثمار عامة ذات اغراض محددة ، مملوكة للحكومة ، وتحت سيطرتها ، مهمتها الاحتفاظ ب / وإدارة الاصول لأهداف اقتصادية كلية متوسطة أو طويلة المدى ،وتلك الصناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الاجنبي أو عوائد عمليات التخصيص ، أو فوائض المالية العامة أو / عوائد صادرات السلع ، وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشتمل على استثمارات في اصول مالية اجنبية) ويضم صندوق النقد الدولي في تعريفه هذا صناديق استقرار العائدات ، وصناديق الادخار ، وصناديق تمويل التنمية ، وكذلك صناديق التقاعد الحكومية . فيما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها (وسائط استثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الاجنبي) وتضيف وزارة الخزانة الامريكية الى ذلك بأنها (تدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية) للمزيد حول ذلك ينظر :

- Martin A. weiss ,Sovereign Wealth Funds :Background and Policy Issues for Congress
(CRS) Congressional Research Service , Report for Congress ,3, September 2008 p 7.

- Jurgen Braunstein, Sovereign Wealth Funds of Emergence of State Owned Financial Power Brokers .M A thesis, The Australian National University, University of Vienna , 2009 . p 10.
- Roland back and Michael fedora ,the impact of swf global financial markets ,the occasional paper series no 91 frankfurt : European central bank 2008 p7.
- Eric c Anderson , take the money and run swfs and the demise of American prosperity , London , green wood publishing group Inc , first published 2009p5.
- (٤٨)مظهر محمد صالح ، صناديق الثروة السيادية: تقييم اولي لتجربة صندوق تنمية العراق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،السنة السادسة ،العدد السادس عشر ،٢٠٠٨، ص٣.
- (٤٩) يسرى مهدي حسن ورافع احمد حسن ، الصناديق السيادية ومتطلبات انشاء صندوق سيادي للعراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،الاصدار السابع ، ٢٠١٢ ، بدون صفحات.
- (٥٠) محمد عماد عبد العزيز ،امكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل تنويع مصادر الدخل الوطنية في العراق ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية /المجلد ١ العدد ٣٧ ،تكريت ، ٢٠١٧ ، ص١٥٩.
- (٥١) واثق علي محي المنصوري ،الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣١.
- (٥٢) مجيد الهيتي ، ثروة العراق النفطية من اداة للدكتاتورية الى قاعدة محتملة للديمقراطية ، في النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، معهد الدراسات الاستراتيجية ،بغداد ،٢٠٠٧، ص٣٠.
- (٥٣) توماس بالي، مكافحة لعنة الموارد الطبيعية ،صناديق توزيع العائدات على المواطنين ،نموذج مشكلة النفط في العراق ، في النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، معهد الدراسات الاستراتيجية ،بغداد ،٢٠٠٧ ص ٣٣٧.
- (٥٤) حول ذلك ينظر :
- حسن لطيف الزبيدي ،ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية ،مصدر سابق ،ص ١٢٩.

- عبد الكريم جابر شنجار و دعاء محمد نعمة الزبيدي ، الأهمية المتصاعدة للصناديق السيادية في العالم مع الإشارة الى فكرة انشاء صندوق سيادي في العراق ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٨ العدد ١ ، ٢٠١٦ ، ص١٢٢.
- يسرى مهدي حسن ورافع احمد حسن ، مصدر سابق .
- (٥٥) مجلس الامن الدولي ، القرار رقم ١٤٣٨ لسنة ٢٠٠٣ ، الامم المتحدة اكتوبر ٢٠٠٣.
- (٥٦) رغد محمد نجم و سوزان محمد عز الدين ، مدى توافق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية دراسة تحليلية للإطار القانوني والهيكل المؤسسي على وفق معايير سانتياغو ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد ٢٢ العدد ٨٧ ، ٢٠١٦ . ص٢٣٤.
- (٥٧) مظهر محمد صالح ، صناديق الثروة السيادية : تقييم اولي لتجربة صندوق تنمية العراق ، مصدر سابق ، ص٧.
- (٥٨) Salamon, Lester M., S. Wojciech Sokolowski, and Regina List. "Global civil society." Dimensions of the Nonprofit sector. Baltimore (1999)p13.
- (٥٩) البيئة ومفهومها وعلاقتها بالإنسان، مقال منشور في تاريخ ٢/نوفمبر/٢٠١١ على الرابط:
<http://www.bee2ah.com>
- (٦٠) كاظم المقدادي ، التلوث البيئي وتداعياته الصحية والاجتماعية ، بحث منشور على موقع الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك في تاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٦، متاح على الرابط : <http://www.ao-academy.org>
- (٦١) حنان عبد الخضر هاشم ، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، مصدر سابق ، ص٢٦٢.
- (٦٢) التربية البيئية: هي باختصار ("الجانب من التربية الذي يساعد الناس على العيش بنجاح على كوكب الارض وهو ما يعرف بالمنحى البيئي للتربية ").
- (٦٢) وليد عبد جبر ، البيئة والتنمية المستدامة في العراق جدلية الاستغلال والحماية ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، الاصدار ٦ العدد ١٤ ، ٢٠١٤ ، ص٣٥٨.

